الأغلبية الصامتة: «بوحمود» في السلطة

إبراهيم المليفي
mulaifi70@gmail.com

من في الكويت لا يحب "المرعب" جاسم يعقوب؟ حتى اليوم لم أجد كويتياً يكره أو يذمّ سيرة هداف منتخب الكويت ونادي القادسية صاحب الروح الرياضية العالية والأداء المتميز أمام حراس المرمى... "بوحمود" تجمدت ذكراه الجميلة يوم اعتزاله الملاعب في منتصف الثمانينيات، وظلت أهدافه خالدة في ذكرى الأجيال المتلاحقة، تجرح القلوب أكثر مما تسعدها لأنها تنكأ حقيقة أن ما تحقق في أيام جاسم يعقوب والكتيبة الذهبية التي لعبت معه بروح الفريق الواحد توقفت عند زمانهم، ولم يأت بعدهم من ينافسهم سجلاتهم، دون أن ننكر نجومية لاعبين لاحقين امتلكوا الموهبة والإخلاص ولكنهم حرموا من بيئة الدعم والرعاية.

نعود إلى جاسم يعقوب ومحبة الناس له حتى اليوم، وسؤالي هو: لو تولى يعقوب منصباً رفيعاً له علاقة مباشرة بمصالح الناس فهل سيبقى محصناً من النقد والمساءلة، وربما حتى الطعن في ذمته المالية؟ سأذهب أبعد من ذلك: ماذا لو ترشح جاسم يعقوب للانتخابات البرلمانية عام 1985 بعد اعتزاله اللعب مباشرة في الدائرة الثامنة فهل تتوقعون خسارته؟ لا أعتقد ذلك، بالمناسبة من نجح في تلك الدائرة هما أحمد الربعي وعبدالله النفيسي، بمعنى آخر كان أحد الاثنين سيخسر الانتخابات أمام نجومية "بوحمود" ولكنه أي جاسم يعقوب كان يعلم أين مكانه ومكانته، واختار أن يدعم مرشح التجمع الديمقراطي أحمد الربعي رحمه الله.

لقد اخترت جاسم يعقوب كمثال لأن الجميع مجمع على محبته، ولأننا كذلك سنتمكن من معرفة مفهوم المسؤولية وضرورة تأدية الأعمال "بالأمانة والصدق"، وأياً كان حتى لو كان جاسم يعقوب لو تولى وزارة التربية أو الصحة أو تولى الهيئة العامة للإسكان أو أصبح نائباً، فإن الناس لن يرحموه، ولن يشفع له هدفه في مرمى الاتحاد السوفياتي، أو تمريرته السحرية لهدف التأهل لنهائي كأس آسيا، لأن حاضر الناس ومستقبلهم أهم لديهم من ماضي جاسم يعقوب.

لقد سجل لنا التاريخ الحديث أمثلة صارخة على أن من يرغب بتولي رقاب الناس فإن عليه أن يتحمل قسوتهم وبساطة تفكيرهم، وهذه الأمثلة نأخذها طبعا من الدول الديمقراطية العريقة، ففي فرنسا لم ينل قائد المقاومة الشعبية ضد الاحتلال النازي شارل ديغول حصانة دائمة عندما قرر مواصلة العمل السياسي، بل إن الفرنسيين بمقاييس العالم الشرقي أناس جحدة ناكرو نعمة وأفضال من ضحوا لأجلهم بالغالي والنفيس؛ لأن أول ما فعلوه هو إبعاد ديغول عن الحكم بعد سنة من تحرير فرنسا وبعد 12 عاما أعادوه صاغرين للحكم لأن السياسيين هناك غرقوا في مأزق الجزائر.

وفي عام 1968 عمت شوارع باريس ومدن فرنسية أخرى مظاهرات حاشدة احتجاجاً على سوء الأوضاع الاقتصادية والتعليمية، وأمام ذلك طرح ديغول مجموعة من الإصلاحات للاستفتاء العام، وأعلن أنه إذا لم يحصل على الأغلبية فسوف يستقيل، الشعب الفرنسي "المش متربي" لم يثق بإصلاحات ديغول إذ إن "47.5" في المئة فقط صوتوا بنعم، فسقط الاستفتاء وأعلن ديغول في نفس اليوم استقالته من منصبه.

خلاصة القول، المنصب العام فيه عمل والتزام وكفاءة مطلوبة، ولن يقي صاحب المنصب النقد والحساب، نسب شريف أو تاريخ تليد أو لقب "شيخ"، وأكرر ما قلته "حاضر الناس ومستقبلهم أهم لديهم من ماضي جاسم يعقوب".

الفقرة الأخيرة:
لتبق الفانيلة رقم (9) في الخزانة حتى يأتي من يستحقها ويضيف فوق الذهب ذهباً.

أ. د. محمد جابر الأنصاري *

مبادرة ملك البحرين... اختبار للعرب في مجال حقوق الإنسان

القمم العربية محصولها ضئيل اعتماداً على مواقف الدول الأعضاء، ويمكن لقمة الدوحة أن تكون استثناءً لذلك، إذا حولت المادة التي لديها إلى إنجاز ملموس.

نقول "المادة التي لديها" والتي وافق عليها الزعماء العرب المشاركون كافة في القمة "وأبرزها على الإطلاق مبادرة ملك البحرين الملك حمد بن عيسى آل خليفة بإنشاء محكمة عربية دولية جنائية مفتوحة أمام الجميع من أطراف إقليمية ودولية من القطاعين الرسمي والأهلي باسم: "محكمة حقوق الإنسان"، يحكم فيها قضاة دوليون لهم مكانتهم المرموقة في المجال الحقوقي وتتعهد الأطراف الداخلة المختلفة في عملية التقاضي بالالتزام بأحكامها. وقد حلّ ملك البحرين مسألة أين تقوم المحكمة؟ فالبحرين ترحب بهذه المؤسسة الحقوقية الدولية. وهذا معناه أن العاملين المختلفين في المحكمة من قضاة ومستشارين وحقوقيين وإداريين وغيرهم تتحمل تكاليفهم مملكة البحرين.

وقد رحب بفكرة المحكمة أمين عام جامعة الدول العربية وجهات عربية عدة ناقشت تلك الفكرة.

كما أن المستشار بسيوني رئيس لجنة التحقيق الدولية التي صدرت قبل مباشرة أعمالها إرادة ملكية بإنشائها وقبول البحرين بما تسفر عنه أعمالها في التحقيق بشأن المعارضين الذين قيل إنهم تعرضوا لتصرفات غير قانونية، وذلك في أول مبادرة من بلد يعلن فيه مسؤوله الأول بتحمل نتائج تلك التصرفات، وقبوله بها.

نقول: إن المستشار بسيوني قد وصف فكرة المحكمة بأنها "المبادرة الأولى في التاريخ الجنائي الدولي".

وهكذا، فإن فكرة المحكمة قد نالت الترحيب من جهات الاختصاص الحقوقي في المنطقة والعالم.

والمطلوب من قمة الدوحة رسم الإطار النظري للموضوع، بناءً على المقترح البحريني الذي يلخص جوهر الموضوع ويحدد أطره، والذي وضعه مسؤولون وحقوقيون بإشراف صاحب الفكرة الذي أخرجها إلى النور.

وإذا عدنا إلى السيرة الشخصية للملك وجدنا أنه أمضى في الشأن الحقوقي والشأن القانوني زمناً طويلاً، فقد كان "محامي البحرين" في تلك الشؤون. حمل حمد بن عيسى الملف البحريني- القطري بشأن جزر حوار لأكثر من عقد من الزمن، وأثناء إدارته لذلك الملف كان يفكر، كولي للعهد، في الإصلاح الذي يريده لشعب البحرين، ولعل كتابه الذي ألفه عام 1986م بعنوان "الضوء الأول" يمثل أول كتاب يصدره مسؤول كبير في المنطقة، ويعتبره المراقبون تأكيداً وتذكيراً بتفوق البحرين في الثقافة والفكر وصوتاً واضح القسمات لما يريده حمد بن عيسى لبلده ومنطقته.

وقد وجد في دعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية إلى توحيدها بما يتجاوز مفهوم التعاون، دعوة جديرة بالدعم والمؤازرة، فأصبح العمود الأيمن لخادم الحرمين الشريفين على صعيد مجلس التعاون.

وكان يعمل في السنوات العشر الماضية بعدما تولى المسؤولية الأولى في بلاده على نقل مشروعه الإصلاحي إلى حيز التنفيذ، محققاً لشعبه كثيراً من الأهداف التي عمل من أجلها أهل البحرين. ولكن المعادين للتطور المتدرج الهادئ عملوا بليل على تأليب قسم من المغامرين الطامحين للسلطة على أفكار تلك المنجزات والمطالبة بما هو مستحيل. وبعد أن كان العالم يسمع الثناء على الإصلاح في البحرين ، صار لا يسمع إلا العكس.

في مثل هذه الحالات، تعمد السلطات إلى استخدام القوة لكبح المؤامرة، ولكن الملك حمد وتمسكاً منه بحقوق الإنسان، ورغم أجواء العداء، أصر على أن يتمتع المعارضون بكافة تلك الحقوق التي استغلوها لمصلحة حركتهم المشبوهة.

وعندما تجاوزت تلك الحركة الحدود، قررت بعض دول مجلس التعاون الخليجي، وهي المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، الاستجابة لطلب الحكومة البحرينية بحماية منشآت البلاد الحيوية، ريثما تطهر قوات الأمن البحرينية البلاد من آثار تلك الحركة (ومع الحفاظ على أرواح الجميع) رغم المزاعم بأن تلك التصرفات مخلّة بروح الدستور.

ومنذ ذلك الوقت دخلت البحرين مرحلة جديدة: فقد بدأ يتضح للعالم كذب تلك المزاعم والافتراءات.

كما أن الملك سعى من ناحية أخرى إلى إحياء التوافق الوطني بجهود حثيثة رغم شغب الشارع الذي أسهم في تغيير النظر إلى تلك الحركة ونزع عنها صفة "السلمية".

إن "حقوق الإنسان" مازالت همّ الملك في الداخل والخارج، وهو يسعى إلى الاهتمام بهذا المفهوم النبيل في العالم العربي خصوصاً، والبحرين ستصبح المقر الدائم لمحكمة حقوق الإنسان.

والاختبار... هل سيلتزم العرب بما يصدر من محكمة حقوق الإنسان من أحكام؟ تلك هي المسألة! إن الالتزام بذلك له مدلول خاص كما أن عدم الالتزام يشي بمدلول آخر، والعالم كله يرقب ذلك الالتزام من عدمه!

* أكاديمي ومفكر من البحرين

تصدقوا!

د. ساجد العبدلي
sajed@sajed.org

لنحذر الوقوع في فخ الرياء والغرور ليس أمام الآخرين فحسب إنما أمام أنفسنا، فلا يظن الواحد منا بأنه حين يتصدق وينفق ويعطي ولو كان كثيرا بأنه قد بلغ مبلغاً عظيماً، وإنما حسبه أن أعطى وأنفق من مال الله الذي آتاه إياه ولو شاء لمنعه عنه وحرمه وجعله مع ملايين المحرومين في أنحاء الدنيا.

يقع الواحد منا في خطأ جسيم حين يظن أنه حين يتصدق أو يساعد مسكيناً ذا حاجة ما بأنه هو المتفضل، والحقيقة أن السائل المحتاج هو صاحب الفضل في المقام الأول والأخير.

أقول هذا لأن القدرات والامتيازات التي يمتلكها الإنسان، سواء أكانت مادية أم جسدية أم رصيداً من المعارف والعلاقات، ليست سوى أدوات ابتلى الله بها هذا الإنسان في الدنيا ليختبره فيرى ما يفعل بها، أيكفر أم يشكر، وما كان المرء ليأخذ منها شيئا بعد الموت وحسبه أن من استخدمها في الخير في دنياه كانت ذخرا ورصيدا له في الآخرة، ومن استخدمها في الشر في دنياه كانت وبالاً ونكالاً عليه في الآخرة. وحين يمد السائل ذو الحاجة يده لمن آتاه الله مالاً فإنه في الحقيقة يعطي هذا الشخص فرصة أن ينفق في الخير مما استودعه الله عنده، فيزكي نفسه وبقية ماله وينجيه بذلك من الوقوع في نار الشح ونار الإنفاق في الشر أو في غير ما هو خير على أقل تقدير، بل إن هذا السائل حين يمد يده نحو من يملك سائلا إياه أن يعطيه فإنه هو في الحقيقة من يعطي الفرصة لهذا الذي يملك كي يتصدق فيمارس تلك القُربة التي جاء في الحديث الشريف أنها قادرة على إطفاء غضب الرب، وجاء أيضا في الحديث الآخر أنها تطفئ الخطيئة كما يطفئ الماء النار.

وبنظرة من زاوية أخرى، فإن على من يتأفف حين يأتيه السائل المحتاج أو ذاك الذي يجد العطاء ثقيلا على نفسه أن يحمد الله عز وجل أن جعله في موضع من يُسأل لا موضع من يَسأل، وألا يشح ويبخل فتنقلب به الأحوال فيصير في ذلك الموضع، وما ذلك بصعب أو بعيد.

وقد جاء في بعض الروايات أن السيدة عائشة رضي الله عنها كانت تعطر الدنانير والدراهم قبل أن تتصدق بها، فتسأل عن ذلك فتقول: إنني أضعها في يد الله تبارك وتعالى قبل أن تصل إلى يد المسكين.

وهذا من الفقه والأدب العظيم حيث كان جليا وواضحا لديها رضي الله عنها أن المسكين ليس سوى قنطرة أتيحت لها لتمر فوقها نحو مرضاة الله؛ ولذلك كانت تحرص أشد الحرص على أن تؤدي صدقتها بأحسن حال وعلى أكمل وجه.

لنفرح بعمل الخير ولنشكر الله عز وجل حين يبعث في طريقنا من يتيحون لنا الفرصة لممارسة هذه القربة العظيمة للتقرب منه سبحانه وإطفاء نار غضبه ومحو خطايانا وإطفائها كما يطفئ الماء النار، ولنحذر الوقوع في فخ الرياء والغرور ليس أمام الآخرين فحسب إنما أمام أنفسنا، فلا يظن الواحد منا بأنه حين يتصدق وينفق ويعطي ولو كان كثيراً بأنه قد بلغ مبلغاً عظيماً، وإنما حسبه أن أعطى وأنفق من مال الله الذي آتاه إياه ولو شاء لمنعه عنه وحرمه وجعله مع ملايين المحرومين في أنحاء الدنيا.

جيفري د. ساكس*

مسارات إلى الطاقة المستدامة

PROJECT SYNDICATE
AN ASSOCIATION OF NEWSPAPERS AROUND THE WORLD

إن أكثر الرهانات ضماناً على مستقبل الطاقة يتلخص في الحاجة إلى إمدادات منخفضة الكربون من الطاقة. فنحو 80% من الطاقة الأولية على مستوى العالم اليوم ذات قاعدة كربونية: الفحم، والنفط، والغاز. ونحن في احتياج إلى التحول إلى طاقة عديمة الكربون أو منخفضة الكربون بحلول منتصف القرن. والسؤال الأكبر الآن هو كيف ومتى.

إن الطاقة الأولية المنخفضة الكربون تعني ثلاثة خيارات: الطاقة المتجددة، بما في ذلك طاقة الرياح، والطاقة الشمسية، والطاقة الحرارية الأرضية، والطاقة المائية، والكتلة الحيوية؛ والطاقة النووية؛ وعمليات احتجاز وعزل الكربون، وهو ما يعني استخدام الوقود الأحفوري لإنتاج الطاقة ولكن احتجاز انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة وتخزين الكربون تحت الأرض بأمان.

وهناك ثلاثة أسباب مقنعة من شأنها أن تجعل العالم حريصاً على التحول إلى الطاقة المنخفضة الكربون: الأول أن المستويات الأعلى من ثاني أكسيد الكربون تجعل محيطات العالم حمضية. وإذا واصلنا العمل كالمعتاد، فسوف تنتهي بنا الحال إلى تدمير كمية هائلة من الحياة البحرية، وإلحاق أضرار بالغة بالسلاسل الغذائية التي نعتمد عليها.

والثاني أن ثاني أكسيد الكربون يعمل على تغيير مناخ العالم بشكل خطير، حتى لو حاول أصحاب المصالح في شركات النفط الكبرى إقناعنا بالعكس. (فقد فعلت مثلها شركات التبغ التي أنفقت مبالغ طائلة في ممارسة ضغوط سياسية وسوق دلائل علمية وهمية لإنكار الارتباط بين التدخين وسرطان الرئة).

والسبب الثالث أننا نواجه ارتفاعاً حاداً في أسعار الوقود الأحفوري، بسبب النمو في البلدان النامية والذي يدفع الطلب إلى الارتفاع والإمدادات التقليدية من الفحم والنفط والغاز إلى النضوب. لا شك أن العثور على المزيد من الوقود الأحفوري أمر وارد، ولكن بتكاليف أعلى كثيراً ومخاطر بيئية أشد هولاً بسبب التسربات الصناعية، والنفايات، وغير ذلك من الأضرار.

وحتى ثورة الغاز الصخري التي بُشرنا بها طويلاً ليست أكثر من مبالغة للترويج لبضاعة جديدة- أشبه بنوبات سعار البحث عن الذهب وفقاعات الأسهم في الماضي. ذلك أن آبار الغاز الصخري تنضب بسرعة أكبر من الحقول التقليدية، وهي أكثر تلوثاً للبيئة.

والواقع أن الولايات المتحدة نجحت في تطوير العديد من تكنولوجيات الطاقة الجديدة المنخفضة الكربون، ولكن هناك دول أخرى الآن أكثر عزماً وأبعد نظراً وأكثر حسماً من الولايات المتحدة في طرح هذه التكنولوجيات للاستخدام على نطاق واسع. وعلى الصعيد السياسي، لا تزال أميركا أرض شركات النفط الكبرى. ويُقصف الأميركيون بلا انقطاع بالدعاية التي تهون من خطورة تغير المناخ والتي تطلقها وسائل إعلام تمولها صناعة النفط، في حين بدأت الدول الأكثر افتقاراً إلى موارد الوقود الأحفوري في تنفيذ التحول الضروري إلى مستقبل منخفض الكربون.

وتقود ألمانيا وفرنسا في أوروبا الطريق إلى الأمام- أو بعبارة أكثر دقة، الطرق البديلة إلى الأمام- إلى مستقبل منخفض الكربون. وتتعامل ألمانيا وفرنسا مع الأمر بأساليب تعكس الاختلاف في ثروات الدولتين من الموارد، وتاريخهما الصناعي، والضغوط السياسية في كل منهما.

فتدير ألمانيا عملية الانتقال إلى الطاقة المستدامة- والتي تشمل جهوداً ملحوظة (وغير مسبوقة في واقع الأمر في أي اقتصاد متقدم بهذه الضخامة) لتلبية احتياجات البلاد بالكامل من الطاقة بالاستعانة بالطاقة المتجددة، وخاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، ومن ناحية أخرى، تعتمد فرنسا بشكل كبير على الطاقة النووية المنخفضة الكربون، وهي حريصة على التحول السريع إلى السيارات الكهربائية، مثل رينو نيسان ليف الرائدة.

ويعتبر الرهان الألماني هو الأكثر غرابة بين هذين النهجين، فبعد الكارثة النووية في اليابان في فوكوشيما، قررت ألمانيا إغلاق صناعة الطاقة النووية لديها بالكامل والتحول بشكل كامل نحو استراتيجية تستند إلى قدر أعظم من الكفاءة في استخدام الطاقة (مدخل أقل من الطاقة عن كل وحدة من الدخل الوطني)، والاعتماد على أشكال الطاقة المتجددة.

ولا توجد خريطة طريق واضحة حقيقية لمثل هذا التحول الضخم في مجال الطاقة، ويكاد يكون من المؤكد أن ألمانيا سوف تحتاج إلى الاعتماد على شبكة الطاقة الكهربائية الأوروبية للمشاركة في الطاقة النظيفة، وفي نهاية المطاف على الطاقة الشمسية المستوردة من شمال أفريقيا والشرق الأوسط.

ويُعَد رهان فرنسا على الطاقة النووية هو الخيار الأكثر ضماناً، فلسنوات عديدة كانت أغلب احتياجات فرنسا من الطاقة الكهربائية تأتي من الطاقة النووية، ورغم أن المشاعر المناهضة للطاقة النووية قوية للغاية في أوروبا- وبشكل متزايد، حتى في فرنسا- فإن الطاقة النووية سوف تظل تشكل جزءاً من مزيج الطاقة العالمية لعقود قادمة، ويرجع هذا ببساطة إلى أن قسماً كبيراً من آسيا (بما في ذلك الصين، والهند، وكوريا الجنوبية، واليابان) سوف تستمر في استخدامها.

والنقطة الأساسية هنا هي أن فرنسا وألمانيا، والعديد من الدول الأوروبية- بما في ذلك الدول الإسكندنافية، بما تتمتع به من قدر كبير من طاقة الرياح والطاقة الكهرومائية- تدرك أن العالم ككل سوف يضطر إلى الانتقال بعيداً عن أنظمة الطاقة التي تعتمد على الوقود الأحفوري. هذه هي الحسابات الصحيحة.

لا شك أن كثيرين سوف يتجادلون حول أي البدائل أكثر حكمة- الرهان الفرنسي على الطاقة النووية أو مسار الطاقة الشمسية في ألمانيا، ولكن قد تكون كل من الاستراتيجيتين صحيحة. فأغلب الدراسات تشير إلى أن خفض نسبة الكربون بشكل عميق في الاقتصاد العالمي من الآن إلى منتصف القرن، وهو الأفق الزمني الذي تفرضه الحقائق البيئية، سوف يتطلب زيادة كبيرة في الاستعانة بكل الخيارات المنخفضة الكربون، بما في ذلك تعظيم كفاءة استخدام الطاقة والاعتماد على الطاقة المتجددة.

ومن بين أعلى الأولويات على أجندة شبكة حلول التنمية المستدامة، التي أتولى إدارتها نيابة عن الأمين العام للأمم المتحدة بن كي مون، تحديد مسارات بديلة واضحة إلى اقتصاد منخفض الكربون، ووضع الظروف النوعية لدى البلدان في مختلف أنحاء العالم في الحسبان. وسوف تختار الدول المختلفة استراتيجيات مختلفة، ولكننا يتعين علينا جميعاً أن نسعى إلى الوصول إلى نفس الغاية: نظام جديد للطاقة يعتمد على الموارد المنخفضة الكربون، والسيارات الكهربائية، والمباني والمدن الذكية التي تتسم بالكفاءة في استخدام الطاقة.

وقد يدفع المنتقلون الأوائل ثمناً أعلى قليلاً اليوم لهذه الاستراتيجيات، ولكنهم والعالم سوف يجنون فوائد اقتصادية وبيئية طويلة الأجل. ومن خلال تبني تكنولوجيات مستدامة حقاً فإن فرنسا وألمانيا وغيرها من الدول تعمل على خلق نظام الطاقة الذي يدعم بشكل متزايد الاقتصاد العالمي طيلة هذا القرن.

* أستاذ التنمية المستدامة، وأستاذ سياسات الصحة والإدارة، ومدير معهد الأرض في جامعة كولومبيا، وهو أيضاً المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون الأهداف الإنمائية للألفية.
«بروجيكت سنديكيت» بالاتفاق مع «الجريدة»

سامي محروم*

العنف والإبداع

PROJECT SYNDICATE
AN ASSOCIATION OF NEWSPAPERS AROUND THE WORLD

في الفيلم البريطاني "الرجل الثالث" الذي عُرض عام 1949، يقول هاري لايم (إحدى شخصيات الفيلم) إن إيطاليا أثناء حكم أسرة بورجيا لها في عصر النهضة، كانت تعاني "الحرب، والإرهاب، والقتل، وسفك الدماء"، ولكنها أنتجت مايكل أنجلو، وليناردو دا فينشي، والنهضة". ولكن نفس الشخص يذكر في المقابل أن خمسمئة عام من الديمقراطية والسلام في سويسرا لم تنتج أكثر من ساعة كوكو إلا قليلا.

إن التلميح أن الابتكار لا يتعزز إلا من خلال النزاعات هو بالضرورة تلميح خاطئ- فسويسرا هي الدولة رائدة الإبداع على مستوى العالم في واقع الأمر- ولكن لايم يسوق حجة بالغة الأهمية. ففي حين يُنظر إلى أمور مثل السلام والنظام والاستقرار السياسي على نطاق واسع باعتبارها متطلبات أساسية للإبداع، وروح المبادرة والريادة، والتنمية الاقتصادية، فإن هذه القاعدة لها العديد من الاستثناءات- وخاصة عندما يتعلق الأمر بالإبداع والابتكار.

فالولايات المتحدة تحتل دوماً مرتبة متقدمة بين أكثر عشر دول إبداعاً وابتكاراً على مستوى العالم، بما في ذلك وفقاً لمؤشر الإبداع العالمي التابع للمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال (INSEAD). ولكن على مؤشر السلام العالمي، تأتي الولايات المتحدة في المرتبة 88 بين 153 دولة، وعلى نحو مماثل، تحتل المملكة المتحدة وهولندا المرتبتين الخامسة والسادسة على التوالي على مؤشر الإبداع، ولكنهما تأتيان في المرتبة الثامنة والعشرين والتاسعة والعشرين على مؤشر السلام. وفي المقابل فإن دولة مثل مملكة بوتان تأتي بين العشرين دولة الأكثر سلمية على مستوى العالم، ولكنها لا تلحق حتى بذيل مؤشرات الإبداع.

لا شك أن الجريمة والإرهاب والصراع وعدم الاستقرار السياسي كلها عوامل قاسية بالقدر الكافي لإحداث انهيار شامل للقانون والنظام وإعاقة الإبداع والابتكار. ولكن بعض الدول تُظهر قدراً كبيراً من المرونة في مواجهة العنف والاضطرابات.

فعلى الرغم من انتشار الجرائم العنيفة على نطاق واسع في المكسيك وجنوب أفريقيا على سبيل المثال، فإن مثل هذه الدول تتمتع بمستويات عالية من الإبداع (قياساً بعدد براءات الاختراع وتسجيل العلامات التجارية). وعندما نضع في الحسبان مؤشرات الإرهاب، فإن دولاً مثل لبنان، وتركيا، والأردن، وإسرائيل تبرز بوصفها من الدول المبدعة المرنة في مواجهة العراقيل. فتماماً كما لا يؤدي السلام والاستقرار دائماً إلى الإبداع والابتكار، فإن الاقتتال وعدم اليقين لا يردعانهما بالضرورة.

ورغم أن السلام، والاستقرار السياسي، والنظام المدني من العناصر المهمة في اختيار المواقع لعمليات الإنتاج أو الخدمات الأجنبية الكبيرة النطاق، فإن أهميتها تتضاءل كثيراً عندما يتعلق الأمر باستقدام الإبداع وإقامة الاستثمارات المرتبطة به. وبشكل خاص، تميل الصناعات الإبداعية، مثل الرسوم المتحركة، والفنون، والتصميم، والبرمجيات- والتي تقوم في الغالب على مهارات ومواهب فردية- إلى التحلي بقدر أعظم من المرونة في مواجهة الصراعات وغيرها.

ومن هنا فإن المسؤولين الرسميين، والمستثمرين، وكبار رجال الأعمال الباحثين عن الأفكار الثورية، والحلول المتطورة، والمواهب غير المستغلة لا ينبغي لهم أن يسمحوا للاضطرابات في بعض المجتمعات، أو السكينة والسلام في أماكن أخرى، بالتأثير على قراراتهم بشكل مفرط. والواقع أن خروج المرء من منطقة الارتياح والرفاهة قد يفضي إلى فوائد كبيرة.

تشير بعض الأدلة إلى أن انتشار عدم اليقين والشكوك قد يعزز المنافسة، وبالتالي يشعل شرارة الإبداع والابتكار. وعلاوة على ذلك فإن البيئات الاجتماعية التي تتسم بمستويات أدنى من التوافق ومستويات أعلى من العنف قد تكون أكثر ميلاً إلى تحفيز نوع راديكالي من الإبداع.

والواقع أن تجربة لبنان تدعم هذا التقييم، فعلى الرغم من تاريخها الطويل من العنف السياسي، فإن صناعاتها الإبداعية تتوسع، ووفقاً لدراسة أجريت عام 2007 على الصناعات القائمة على حقوق التأليف والطباعة والنشر بواسطة المنظمة العالمية للملكية الفكرية، فإن التحديات الرئيسة التي تواجه قطاع البرمجيات في البلاد- والذي يشكل جزءاً مهماً من اقتصادها- تشمل الأسواق المقيدة، والمنافسة الشديدة، وهجرة العقول (خسارة رأس المال البشري)، وعدم كفاية السياسات الداعمة للتكنولوجيا، والافتقار إلى الحوافز التي يفترض أن تقدمها الحكومة، وتفشي القرصنة. أما العنف فإنه يغيب بوضوح من القائمة.

لا شك أن العنف يمثل مشكلة في كل الأحوال، ولكن الدول مثل لبنان أصبحت مقاومة للتأثيرات المترتبة عليه- على سبيل المثال، من خلال تنمية صناعات إبداعية- الأمر الذي يؤدي إلى تضاؤل تأثيره السلبي في التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والفكرية. في عام 2005، كان 10% من كل الشركات الجديدة في لبنان في القطاع الإبداعي، وساهمت الصناعات القائمة على حقوق التأليف والطباعة والنشر بنحو 4.75% من الناتج المحلي الإجمالي.

على نحو مماثل، وبرغم المستويات المرتفعة من العنف السياسي، فإن نيجيريا تنتج أكثر من 1000 فيلم سنويا، بل إن صناعة السينما النيجيرية تحتل المركز الثالث من حيث الحجم، بعد الولايات المتحدة والهند، وتأتي في المرتبة الثانية فقط بعد إنتاج النفط من حيث أهميتها الاقتصادية للبلاد.

ووفقاً لتقرير الأمم المتحدة لعام 2010 بشأن الاقتصاد الإبداعي، فإن التجارة العالمية في السلع الإبداعية سجلت نمواً سنوياً بمعدل 14% من عام 2002 إلى عام 2008. ومن ناحية أخرى، فإن الصادرات من هذه السلع من الدول النامية، التي تميل إلى المعاناة من قدر أعظم من العنف، سجلت نمواً بمعدل 13.5%، لكي تبلغ 176 مليار دولار أميركي (43% من إجمالي التجارة العالمية في الصناعات الإبداعية) في عام 2008. ورغم أن إجمالي التجارة العالمية تراجع بنسبة تتجاوز 12% في ذلك العام، فإن التجارة في السلع والخدمات الإبداعية استمرت في التوسع. وينطوي هذا على دلالات بالغة الأهمية بالنسبة إلى زعماء السياسة وكبار رجال الأعمال، وخاصة في المناطق المضطربة مثل الشرق الأوسط.

ولتعزيز النمو الاقتصادي والإبداع وسط الصراع والاضطرابات، فيتعين على صانعي السياسات والمستثمرين أن يركزوا على بناء الصناعات الإبداعية. فالقدر الذي توفره هذه الصناعات من المرونة والقدرة على التكيف يشكل أهمية بالغة في دعم النمو الاقتصادي الطويل الأمد وخلق فرص العمل، بصرف النظر عما قد يأتي به المستقبل.

* المدير الأكاديمي للإبداع والسياسة في المعهد الأوروبي لإدارة الأعمال (INSEAD).
«بروجيكت سنديكيت» بالاتفاق مع «الجريدة»